مركز العدل لدراسات السياسات العامة

مستقبل البترول والغاز في مصر: *الحاجة إلى نموذج مالي موازي وإصلاح مؤسسي*

ورقة مفاهيمية

اغسطس ٢٠٢٥

تصدر هذه الأوراق عن مركز العدل لدراسات السياسات العامة

يتبع المركز حزب العدل وتتماشى سياسته مع الإطار التالي:

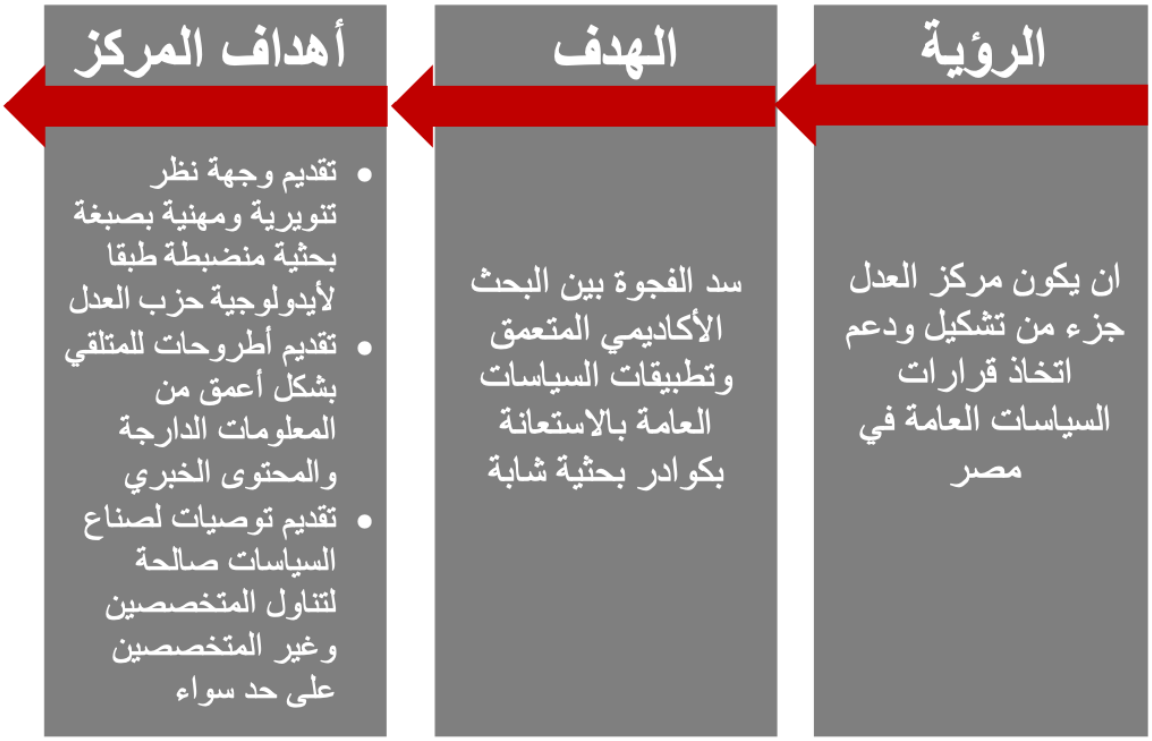

"المستقبل ملك لأولئك الذين يضعون خططًا طويلة المدى ويمتلكون الإرادة لتنفيذها"

لي كوان يو

المحتويات

المقدمة.....5
تراجع الإنتاج وتداعياته.....6
التداعيات على الأمن الطاقي والمالي.....8
توصيات أولية: الحاجة إلى تعديل الإطار المالي لقطاع البترول والغاز.....8
التوصية الختامية.....10

المقدمة

اعتمدت مصر تاريخيًا على موارد البترول والغاز لتلبية احتياجاتها المحلية ولدعم الموازنة العامة عبر التصدير. ومع أن القطاع لعب دورًا محوريًا في الاقتصاد المصري لعقود طويلة، فإن التحولات الأخيرة سواء في تراجع إنتاج النفط الخام أو تذبذب إنتاج الغاز الطبيعي مع ارتفاع الاستهلاك المحلي وضعت مصر أمام تحديات هيكلية مزدوجة.

فقد تحولت البلاد تدريجيًا من وضع دولة مكتفية ذاتيًا إلى مستورد صافٍ وهو ما انعكس على الميزان التجاري واحتياطيات النقد الأجنبي، وزاد من الأعباء المالية على الموازنة العامة.

إن هذه الورقة المفاهيمية لا تقدم حلولًا تفصيلية، لكنها تضع الأساس لنقاش وطني حول مستقبل قطاع البترول والغاز. الرسالة الأساسية أن استمرار النهج الحالي لم يعد ممكنًا؛ التغيير أصبح ضرورة. المطلوب هو إصلاح مالي ومؤسسي يضمن جذب استثمارات جديدة، ويُعيد هيكلة القطاع لمواجهة التحديات الهيكلية، ويؤمّن موقع مصر كفاعل إقليمي في مجال الطاقة

تراجع الإنتاج وتداعياته

تشير البيانات الحديثة إلى اتجاه نزولي مستمر في إنتاج مصر من الزيت الخام والغاز دون ظهور دلائل على الاستقرار أو التعافي. تحليل اتجاهات الإنتاج خلال السنوات الأخيرة يكشف ما يلي:

أولا: تحليل اتجاهات إنتاج الزيت الخام

الاتجاه طويل الأجل (فبراير 2020 – يونيو 2025):

- البيانات تكشف عن اتجاه هبوطي مستمر في إنتاج النفط، بمعامل ارتباط قوي جدًا ($R^2 \approx 0.998$).
- هذا يعكس علاقة شبه كاملة بين مرور الزمن وتراجع مستويات الإنتاج على مدى أكثر من خمس سنوات.

الاتجاه قصير الأجل (يونيو 2024 – يونيو 2025):

- خلال آخر 13 شهرًا، استمر التراجع الحاد وصولًا إلى أبريل 2025، قبل أن يسجل الإنتاج ثباتًا عند 507 ألف برميل/يوم في شهري مايو ويونيو 2025.
- هذا الثبات قد يشير إلى "استراحة مؤقتة" أكثر منه بداية تعافٍ، نظرًا لأن خط الاتجاه مازال يشير لانكماش بنيوي مستمر.

المتوسط المتحرك لآخر 6 نقاط:

- الاتجاه مازال سلبيًا بشكل حاسم، بمتوسط انحدار يقارب –13 ألف برميل/يوم شهريًا حتى أبريل 2025.
- إدخال نقطتي مايو ويونيو لم يغير جوهر الاتجاه طويل المدى، لكنه يلمح إلى مستوى قاع مؤقت عند حدود 507 ألف برميل/يوم.
- حتى مع الثبات الأخير، يظل الاتجاه العام لانكماش إنتاج النفط قائمًا وبقوة. التوقف عند 507 لا يمثل استقرارًا هيكليًا، بل قد يكون مرحلة مؤقتة، ما يفرض الحاجة إلى تدخل مالي/مؤسسي يضمن تحفيز استثمارات جديدة.

ثانيا: تحليل اتجاهات إنتاج الغاز الطبيعي

الاتجاه طويل الأجل (يناير 2021 – أبريل 2025):

- البيانات تكشف عن اتجاه هبوطي مستمر في إنتاج الغاز، بمعامل ارتباط ($R^2 \approx 0.89$).
- هذا يعكس تراجعًا بنيويًا في أداء الحقول على مدار أربع سنوات.

الاتجاه قصير الأجل (يونيو 2024 – يونيو 2025):

- معدل التراجع ظل حادًا ومتسارعًا، بمعامل ارتباط أقوى ($R^2 \approx 0.92$).

- هذا يعكس تدهورًا أوضح في ملف الإنتاج، مع تآكل مطرد في القدرة الإنتاجية دون أي علامات استقرار أو تعافي.

المتوسط المتحرك لآخر 6 نقاط:

- الاتجاه سلبي بشكل واضح، بمعدل انحدار –0.067 مليار قدم مكعب يوميًا في الشهر.
- استمرار هذا المسار يعني أن الانكماش في إنتاج الغاز بنيوي وليس عارضًا.
- لا توجد أي مؤشرات على تحسن قريب. الانكماش في إنتاج الغاز الطبيعي مستمر ويمثل خطرًا مباشرًا على أمن الطاقة.

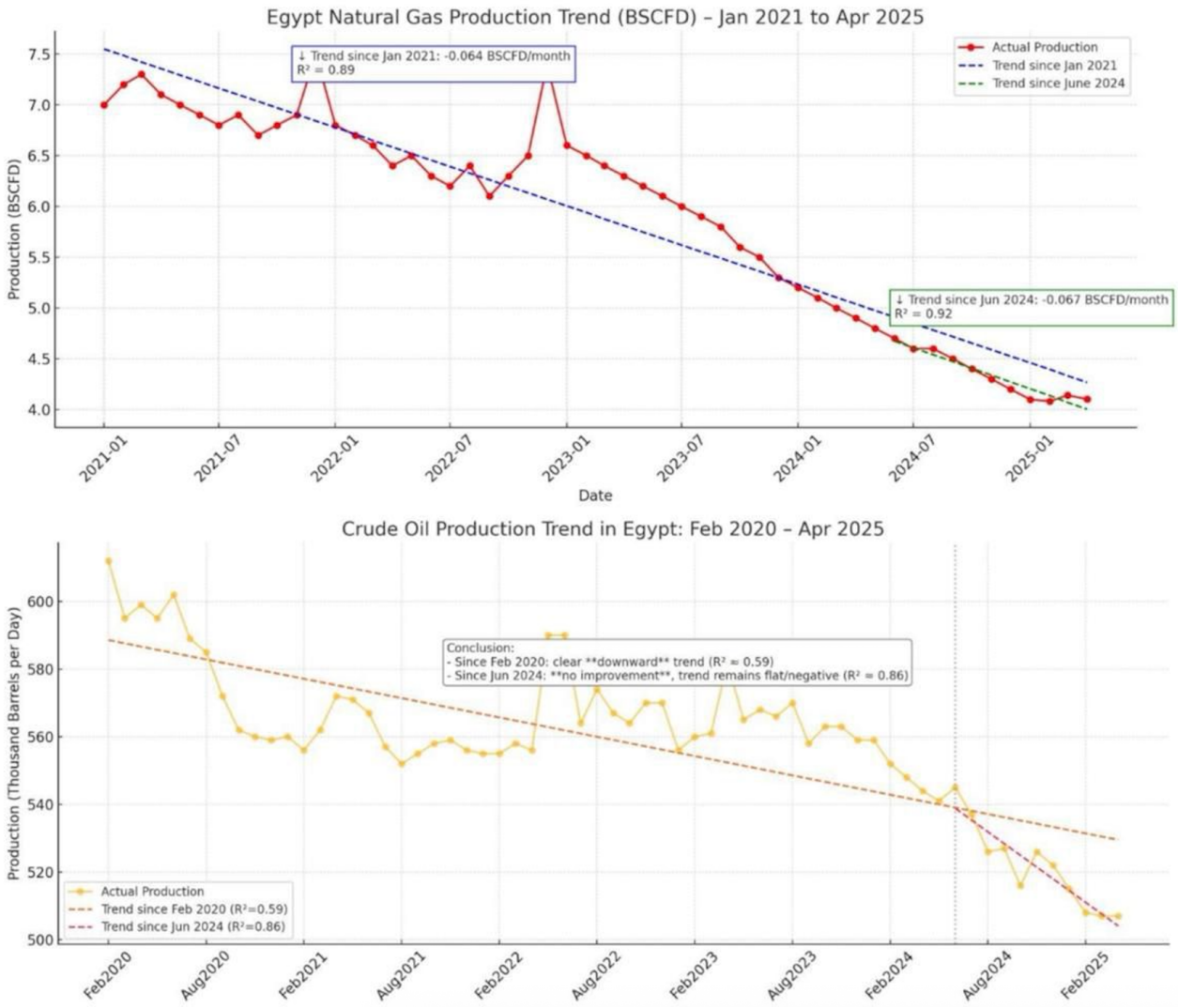

شكل ١: معدل تناقص انتاج النفط والغاز

التداعيات على الأمن الطاقي والمالي

إن انخفاض الإنتاج المحلي يعني ضرورة سد الفجوة عبر الاستيراد لتلبية الاستهلاك المحلي المتزايد.، حيث أدى تراجع إنتاج الغاز إلى الاعتماد على استيراد الغاز المُسال عالي التكلفة. فعلى سبيل المثال، تسبّب التحول في مزيج إمدادات الغاز (تراجع المحلي وزيادة المستورد) خلال 2021–2025 في مضاعفة متوسط تكلفة الغاز إلى حوالي 8 دولارات للمليون وحدة حرارية بريطانية بعد أن كانت 4 دولارات محليًا، مما فرض عبئًا ماليًا إضافيًا يُقدّر بـ10.4 مليار دولار سنويًا على الاقتصاد. يعود هذا العبء بالكامل تقريبًا إلى اتساع الفجوة بين تكلفة الغاز المحلي المنخفضة وتكلفة المستورد المرتفعة. كذلك تفقد مصر نحو 50 مليون قدم مكعب يوميًا من إنتاج الغاز المحلي شهريًا حاليًا؛ وعند تعويض كل كمية مفقودة بالاستيراد تزيد التكلفة بحوالي 0.065 دولار لكل مليون وحدة حرارية. هذه الأرقام توضح كيف يؤدي التراجع الإنتاجي إلى هيكل تكلفة هش ومعتمد بشدة على أسعار السوق العالمية، مما يجعل أمن الطاقة عرضة للمخاطر السوقية ويرفع فاتورة الدعم والاستيراد على الخزانة العامة.

وعلى غرار ذلك، تراجع إنتاج النفط الخام يهدد بزيادة اعتماد مصر على استيراد النفط الخام أو المشتقات النفطية بأسعار السوق العالمية. هذا بدوره ينعكس سلبًا على الميزان التجاري وعلى احتياطيات النقد الأجنبي، إذ ترتفع فاتورة الواردات النفطية وتضيع إيرادات التصدير التي كانت في السابق ترفد الخزينة. كما يؤثر انخفاض الإنتاج على عائدات الدولة من الشريك الأجنبي (شركات النفط العالمية) بموجب عقود الاقتسام الحالية، حيث تنخفض حصة الدولة من الإنتاج مع تراجع الكميات، وقد لا تعوَّض ماليًا بما يكفي بسبب ثبات التكاليف أو ازديادها. باختصار، يضع هذا الوضع الأمن الطاقي في موقف حرج نتيجة انخفاض الاعتماد على الذات، والأمن المالي تحت ضغط ارتفاع النفقات وانخفاض الإيرادات النفطية.

توصيات أولية: الحاجة إلى تعديل الإطار المالي لقطاع البترول والغاز

أولًا: ملامح الهيكل الراهن للقطاع

- يضم القطاع حوالي 125 شركة مملوكة للهيئة العامة للبترول، تعمل عبر سلسلة القيمة الكاملة للبترول والغاز (منها شركات هندسية وخدماتية كبرى مثل إنبي وبتروجت).
- بالإضافة إلى نحو 35 شركة مشتركة تقوم بالعمليات الإنتاجية (مثل جابكو وبتروبل).
- إلى جانب وجود 40 شركة أجنبية عاملة في أنشطة البحث والتنقيب (مثل بي بي وإيني).
- القطاع محكوم بما بين 120–140 اتفاقية بحث وتنقيب، لكل منها قانون خاص يصدق عليه مجلس النواب ورئيس الجمهورية.
- النموذج المالي الحالي (مشاركة الإنتاج) لا يلبي احتياجات الاستثمار عالي المخاطر، ويزيد من تعقيدات الحوكمة والشفافية.
- تراكمت مستحقات الشركاء الأجانب لتصل في المتوسط إلى 4 مليارات دولار، وهو ما يضغط على قدرة الدولة في تسوية الالتزامات ويؤثر سلبًا على ثقة المستثمرين.

ثانيًا: التحديات الهيكلية المؤسسية

- وجود ثلاث جهات مركزية (EGPC، EGAS، GANOUP) تقوم بأدوار متداخلة يعكس ازدواجية بيروقراطية تضعف القدرة على صياغة رؤية موحدة لقطاع البترول والغاز.
- الشركات المشتركة القائمة بالعمليات (جابكو، بتروبل...) تعاني تضخمًا في العمالة مقارنة بمستوى الإنتاج، ما يرفع التكاليف التشغيلية والـ overheads. على سبيل المثال: شركة بطاقة إنتاجية لا تتجاوز 50 ألف برميل يوميًا تُدار بآلاف الموظفين، بينما يمكن إدارتها بكفاءات أقل بكثير.
- هذا الوضع يفرض التفكير في خيارات دمج أو إعادة هيكلة لهذه الشركات، مع إمكانية إعادة توزيع الفوائض من العمالة على قطاعات أخرى مع الحفاظ على مزاياهم وبدلاتهم، تجنبًا للتكلفة السياسية والاجتماعية المباشرة.

ثالثًا: الحاجة إلى نموذج مالي موازٍ

- النموذج الحالي (PSC) قدم نجاحات تاريخية لكنه أصبح أقل جاذبية في ظل ارتفاع المخاطر وتعقيدات الاستثمار، خاصة في المياه العميقة للغاز أو الحقول الحدودية.
- هناك ضرورة لتبني إطار مالي موازٍ بجانب نموذج المشاركة، يمكن أن يُطرح للمناطق الجديدة عالية المخاطر والتعقيد الفني.
- الإشارة هنا ليست إلى تبني صيغة بعينها (Royalty & Tax أو Netback مثلًا)، بل إلى الإقرار بأن التنوع في الأدوات المالية أصبح ضرورة لمواجهة تنوع التحديات الجيولوجية والفنية.

رابعًا: الحقول المتقادمة والتقنيات المتقدمة

- جزء كبير من الحقول البترولية في مصر بات متقادمًا، ويحتاج إلى سياسات تحفيزية تسمح بتطبيق تقنيات الاستخلاص المعزز للنفط (Enhanced Oil Recovery – EOR).
- تقديم حوافز خاصة للشركات في هذه المناطق قد يزيد من العمر الإنتاجي للحقول ويؤخر التراجع الهيكلي في الإنتاج.

خامسًا: تحديث البيانات والبحث الجيولوجي

- الاستثمار في تحديث قواعد البيانات السيزموجرافية يمثل خطوة ضرورية لتعزيز القدرة على تحديد فرص استكشاف جديدة.
- هذه التحديثات تخفض من درجة المخاطرة الجيولوجية، وتزيد من جاذبية مصر لدى شركات النفط العالمية التي تبحث عن وضوح وشفافية أكبر قبل ضخ استثمارات بمليارات الدولارات.

سادسًا: التوجه الوطني للطاقة

- أي تعديل في الإطار المالي لا يمكن أن ينفصل عن رؤية الدولة لمزيج الطاقة (Energy Mix).
- من الضروري أن تحدد الدولة: ما هو الدور المستهدف للبترول والغاز في العشر سنوات المقبلة؟ هل الهدف هو الاكتفاء المحلي؟ أم التوسع في الصادرات؟ أم التحول إلى مركز إقليمي؟
- وضوح هذه الرؤية سيجعل التعديل المالي والإداري انعكاسًا لاستراتيجية وطنية، لا مجرد تغيير في صيغة عقود أو نسب مشاركة.

التوصية الختامية

هذه الورقة المفاهيمية تقدم طرحًا أوليًا يقوم على أن:

- **القطاع في وضع انكماش هيكلي**: النفط والغاز يتراجعان معًا، ما يخلق فجوة متزايدة بين العرض والطلب ويضغط على المالية العامة.
- **البنية المؤسسية مثقلة بالازدواجية والتضخم الوظيفي**، ما يرفع التكلفة ويضعف الحوكمة.
- **النموذج المالي الحالي لم يعد كافيًا** لتحفيز الاستكشاف أو إدارة الحقول المتقادمة.

وبناءً على ذلك، فإن المطلوب هو:

1. **فتح حوار مؤسسي:**

   عقد جلسات تشاورية بين وزارة البترول، وزارة المالية، والجهات التشريعية لمناقشة الحاجة لإطار مالي موازٍ، مع مشاركة الشركاء الدوليين الرئيسيين لضمان بناء توافق مبكر.

2. **إطلاق مراجعة مؤسسية مستقلة:**

   تكليف بيت خبرة أو لجنة وطنية بمراجعة ازدواجية الأدوار بين EGPC/EGAS/GANOUP، ورفع توصية بخيارات إعادة الهيكلة وخفض التكاليف.

3. **دراسة تحفيز الحقول المتقادمة:**

   إعداد ورقة تفصيلية حول الحوافز الممكنة لتشجيع استخدام تقنيات EOR، وتقدير تأثيرها المالي والإنتاجي على المدى المتوسط.

4. **مشروع لتحديث البيانات السيزموجرافية:**

   نشيد ببدء مشروع تحديث البيانات السيزموجرافية ونؤكد على ضرورة استكماله وتسريعه، إذ يمثل خطوة جوهرية لتقليل المخاطر الجيولوجية وجذب استثمارات جديدة في مناطق غير مستغلة

5. **إطار استراتيجي للطاقة:**

   صياغة وثيقة "مستهدفات الطاقة الوطنية 2035" التي تحدد موقع البترول والغاز في المزيج الطاقي، بحيث تكون أي إصلاحات مالية أو مؤسسية انعكاسًا لهذه الرؤية